تقرير خاص "بالهدف" من داخل الأرض المحتلة :

نظرة على مخططات إسرائيل السياسيّة في الارض المحتلّة

منذ الاحتلال الاسرائيلي عام ٦٧ وضعت السلطات الاسرائيلية الخطوط التي ستسير عليها في سياستها في الاراضي المحتلة . وهذه الخطوط هي : لا تواجد ، لا تدخل، جسور مفتوحة وقد التزمت السياسة الاحتلالية تجاه المناطق بهذه الخطوط بشكل عام ، رغم التجاوز من هنا وهناك والذي تمليه ظروف الامن والاستيطان من وجهة النظر الاسرائيلية طبعاً . ورغم المعارضة لهذه السياسة والتي كانت ترتفع او تنخفض حسب احداث ومناسبات معينة .

ان وقفة مدققة للخطوط الثلاثة المذكورة نجد بان كل خط يمثل سياسة لها انعكاساتها وترجماتها وتأثيرها . وارتباط الخطوط الثلاث معا يمثل سياسة متكاملة تظهر حجم الاستفادة التي حصلت عليها اسرائيل من تجارب الاستعمار العالمي ، خاصة في هذه المرحلة التاريخية والتي تمثل مرحلة انتصار الشعوب .

ـ ان عدم التواجد : يعني بذل كافة الجهود الممكنة من قبل سلطات الاحتلال ، لعدم الظهور العسكري بين الجماهير الا عند الضرورة القصوى . والاعتماد على العملاء من شرطة ومجندين لتأمين سيطرة الاحتلال . والتواجد العسكري لا يتم الا في مراحل الارهاب الضرورية والقيام بحملات تأديبية معينة ، خاصة في المناطق التي يتصاعد فيها عمل الثورة . وبعد فترة ينتهي هذا التواجد نهائيا ويستمر الحكم بقوة السلطة المعنوية ، وعدم التواجد له انعكاسات على نفسية المواطنين بحيث انهم لا يرون امام اعينهم يوميا جنودا محتلين يحملون السلاح وهذا يخفف من الضغوطات اليومية على مشاعرهم الوطنية وهناك الكثير من القرى الفلسطينية لم يدخلها جنود الاحتلال الا عند بروز نشاط فدائي فيها او قربها .

عدم التدخل : هو الخط الثاني في سياسة الاحتلال والذي يستهدف من خلاله ترك سكان المناطق المحتلة يديرون امورهم الذاتية بأنفسهم ويحلون مشاكلهم بالاعتماد على انفسهم وبدون تدخل سلطات الاحتلال بذلك الا بما يعتبر قضايا امنية تؤثر على الاحتلال واهدافه الرئيسية فتركت المحاكم تحكم على اساس القانون الاردني وتركت الترتيبات الادارية كما هي ... الخ . حتى انه سمح باصدار صحافة محلية .. تنتقد الاحتلال والمحتلين والمتعاونين معه ... الخ على شرط عدم التدخل بالقضايا الامنية . وقد خلق هذا الوضع جوا ليبراليا لم يتوفر مثله في اي فترة من فترات الحكم الاردني للضفة .

الجسور المفتوحة : ويعتبر هذا الخط من اخطر خطوط عمل سلطات الاحتلال الرئيسية الثلاث حيث انه اقام العلاقة الاقتصادية غير المباشرة بين اسرائيل وعدد كبير من الدول العربية تحت راية تسويق بضاعة الارض المحتلة . خاصة ان الكثير من البضائع الاسرائيلية والمنتجة في الوطن المحتل عام ١٩٤٨ ستسوق عن طريق عملاء اقتصاديين للبلاد العربية .

ثم ان غالبية المادة الاولية للصناعات في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ هي مواد اولية اسرائيلية . الى جانب بروز فئة اصبحت لديها مصالح اقتصادية دفعها لعمل كل شيء لبقاء الوضع كما هو ومثالا على ذلك الدعوة التي تمت بعد مجازر عمان في بيت ساحور لرؤساء البلديات والمجالس البلدية والسوق التجارية في الضفة والتي لبت الدعوة اليها شخصيات اقتصادية وكان الداعي لها رئيس بلدية ساحور السابق نقولا ابو عيطة صاحب شركة البلاستيك الاردنية وقد دعا للاجتماع على اثر قرار مجلس الجامعة العربية لبحث قضية الجسور المفتوحة والبضائع القادمة عبرها ، وقد اتخذ قرار في هذا الاجتماع بمعارضة اغلاق الجسور .

وشكل وفد للمشاركة في اجتماع الجامعة العربية يبحث قضية الجسور المفتوحة والبضائع القادمة عبرها ، وقد اتخذ قرار في هذا الاجتماع بمعارضة اغلاق الجسور . وقد تبنى وجهة نظر الاجتماع الوفد الاردني كذلك وطوي ملف الاجتماع العربي دون اتخاذ قرار ، وقد ساعد على مثل هذا الموقف مندوب منظمة التحرير المائع في الاجتماع بالاضافة الى هذا حصول اسرائيل على عائدات جمركية تقدر بالملايين سنويا وحصولها كذلك على بضائع ضرورية لها من البلاد العربية بأسعار متدنية وبالليرة الاسرائيلية في كثير من الاحيان بسبب مبادلتها ببضائع اسرائيلية .

اما على الجانب الآخر اي السياسي والنفسي : فان هذا الوضع يخلق شعورا بأنه لا يوجد احتلال وانهم يعيشون في ظل نظام له علاقات قوية جدا ومتطورة مع البلاد العربية حيث ان الخروج من الوطن المحتل الى الاردن اسهل من الخروج من الاردن ودخول الكثير من الاقطار العربية الاخرى ، اما على الجانب النفسي فان المواطن في الوطن المحتل يشعر انه على اتصال دائم مع اقاربه وذويه ولا توجد امامه صعوبات بحاجة الى جهود كي يحطمها حتى يصل لهم وبالتالي تضعف روحية التصادم والتحدي للاحتلال والمحتلين .

ان هذه الخطوط تحمل سياسة متكاملة للضم والالحاق بأقل قدر ممكن من الاستفزاز لمشاعر المواطنين المحتلة ارضهم . وهي لا تمثل كذلك اي شكل من اشكال التكوين الشخصية الذاتية في بداية الاحتلال اعطاء الحكم الذاتي لاهالي المناطق المحتلة رغم طلبهم ذلك فقد ذكر اللواء احتياط متياهو بليد في معاريف ١١/١٨ ٧٤ في مقال له بعنوان « القضية الفلسطينية بكامل حجمها » ، استشهد بهذا المقال بقول لحاييم هيرتسوج اول حاكم عسكري للضفة الغربية ومندوب اسرائيل في هيئة الامم المتحدة الان . ان زعماء الضفة توجهوا اكثر من مرة الى السلطات الاسرائيلية طالبين اقامة حكم ذاتي فيها واعتبر ذلك بداية لايجاد تنظيم فلسطيني مستقل على اساس التسليم بوجود اسرائيل . واتهم بليد السلطات الاسرائيلية بالكذب لاخفائها هذه الحقيقة عن الجمهور . « بالاضافة الى ان هذا الموقف خطأ بحد ذاته » .

لاشك ان هذا خطأ ما ساوى كان الرفض يقوم على اساس ان الحقائق بوجودها لم تبق عاملا مضايقا وكان هناك تقدير بان نهوض الشخصية الفلسطينية وبروزها يضر بمصلحة اسرائيل ولذلك تقضي الحكمة بان تقول لها اسرائيل لا تكوني فتختفي . ولقد كانت ثقتنا بقوتنا كبيرة الى حد ان احدا لم يفكر في الحقيقة البسيطة والمعروفة جدا في القرن العشرين وهي ان الشخصية القومية التي لا يعترف بها بالسنى تحصل على الاعتراف بالاكراه بعد محاولات صعبة وقاسية ، وبشروط أكثر سوءا لجميع من يخصهم الامر » الشيء الرابع والذي تجنب ذكره بيلد اضافة الى الاطمئنان ، والخوف من بروز الشخصية الفلسطينية وشعور اسرائيل بالقوة ، هو بروز المقاومة الفلسطينية المسلحة وبدء اشتداد ساعدها في الداخل وعلى الحدود . والذي رغم تقليل الزعامة الاسرائيلية من اهميتها في بداية الامر ، ورغم عنتريات دايان اليومية بتصفيتها استطاعت ان تفشل الكثير من مخططات في الوطن المحتل وتشل تنفيذ البعض وتضع علامات استفهام كبيرة على امكانيات تنفيذ القسم الاخر .

فقد اضطرت اسرائيل في الكثير من الاحيان لضرب خطوط سياستها بنفسها ، اضطرت لتجريد حملات الارهاب الجماعية كما حصل في غزة على امتداد الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ وقد لعبت الجبهة الشعبية دورا قياديا في ذلك النضال البطولي الذي واجهه الاحتلال هناك ، وكان ابرز مثال ذلك الدور الذي لعبه الرفيق جيفارا غزة . والكثير من عمليات الارهاب الجماعية في المناطق الاخرى ومناطق الحدود واعتقال عشرات الالاف ونسف آلاف البيوت . وكذلك نسف الخط الثاني عدم التدخل في كثير من الاوقات ، وابرز مثال على ذلك تولى الحاكم العسكري الاداري للقطاع مسؤلية رئاسة البلدية بعد فشل انتخابات ١٩٧٢ بعد ذلك النضال الباسل الذي واجهه بقيادة الجبهة الشعبية كذلك .

ان تصاعد الصراع المسلح ضد الاحتلال وتنامي دور المقاومة الفلسطينية المسلحة بشكل اساسي وارتفاع مستوى تأثيرها على جماهير الداخل وارتفاع وتيرة القمع الاسرائيلي في الداخل وعلى الحدود دفع بالرموز الفلسطينية التي تبحث عن دور تلعبه الى خطائر منازلها بانتظار فرصة مناسبة ، وعلى الجانب الاسرائيلي كان صوت دايان ومؤسسته العسكرية هو الاكثر سماعا ، وكان يطرق الاذان يوميا بحملات النسف والتنكيل والغارات الخ ... رغم انه بقي وفيا للخطوات الاساسية الثلاث وقد دفع كل قواه في الكنيست أمام اقتراح لاغلاق الجسور ولكنه كان يرى انه بالامكان البقاء هكذا الى فترة غير منظورة وقد دافع عن سياسة ديان هذه دافيد فيرمي مستشار الحكم العسكري في الضفة الغربية في ندوة عقدها مع شلواح في جامعة تل ابيب في ٧٤/١١/٦ حول الفلسطينيين اذ قال « ان زعامة الضفة هي التي قيدت نفسها بنفسها وقصرت اهتمامها على الشؤون السياسية والمحلية . في الاتصالات الجارية بين زعامة نابلس والادارة العسكرية لم يكن هناك مفر من التطرق الى مواضيع سياسية بارزة لكن تلك الاحاديث لم تخرج عن نطاق الاعراب عن الراي . واضاف قائلا : لو تعاون اولئك الزعماء معنا لاعتبروا عملاء ولا اضرنا الى دفاع عن حياتهم بقوة السلاح » .

لقد استرت هذه المرحلة والتي تجسدت بشكل اساسي باعتماد اسرائيل على خطوطها الاساسية المذكورة دون تطور مع توجه جاد لضرب المقاومة عسكريا في المناطق المحتلة وخارجها حتى ما بعد تصفية التواجد العلني للمقاومة في الاردن عامي ٧٠ و ٧١ على يد النظام الاردني العميل وبمباركة الكثير من الانظمة العربية والتي كانت تنظر لتزايد دور المقاومة بعين الحذر والخوف من تعميم هذه الظاهرة عربيا . وقد تابع تصفية المقاومة عسكريا في الاردن حملة عسكرية اسرائيلية كبيرة بقيادة اريئل شارون قائد المنطقة العسكرية الجنوبية في تلك الفترة لتصفية ثورة غزة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد استطاعت حملة

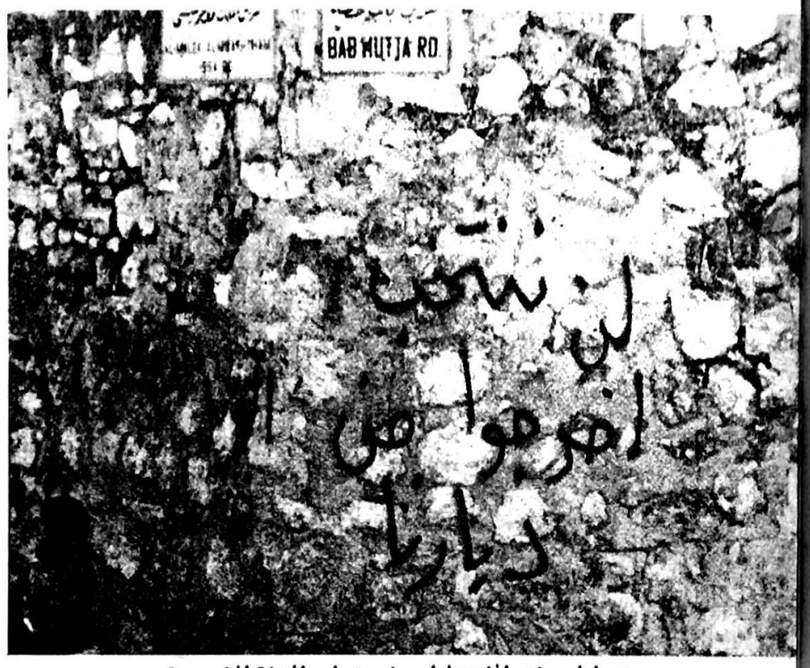

شعارات رفض الانتخابات في شوارع الضفة الغربية